الاجراءات الاقتصادية الجديدة واثرها على المناطق المحتلة

عندما تسنمت "الليكود" مقاليد الحكم في اسرائيل سارعت الى الاعلان عن نيتها القضاء على مشاكل اسرائيل الاقتصادية . وهكذا قام وزير ماليتها حينئذ سحا ايرليخ وقبل سنتين بالتمام والكمال بالاعلان عن "الخطة الاقتصادية الجديدة" التي صورها بانها البلسم الشافي لكل امراض اسرائيل الاقتصادية .

الا ان السنتين اللتين انصرمتا واللتين شهدتا تطبيق سياسة ايرليخ الاقتصادية الجديدة قد ادتا الى زيادة الاوضاع الاقتصادية في اسرائيل سوءا وزيادة معدلات التضخم النقدي بشكل لم يعرف تاريخ اسرائيل له مثيلا وتدني اوضاع الفئات العاملة وزيادة اسعار المواد الاستهلاكية الاساسية بسبب الغاء مخصصات الدعم الحكومي .

وبعد الفشل الذريع الذي منيت به سياسة ايرليخ – والليكود بمجمله – حاولت الاوساط الاسرائيلية الحاكمة ان تحمل من ايرليخ كبش الفداء فاقالته مصورة اياه انه المسؤول عن تردي الاوضاع الاقتصادية .

وما ان جاء وزير المالية الجديد هوروفيتش حتى "بشر" هو الاخر الناس بانه عازم على اقتلاع اسباب التدهور الاقتصادي في اسرائيل . ووضع خطة "جديدة" تتضمن في المراحل الاولى :

– تقليصا عاما في ميزانية الوزراء بنسبة ٤ بالمائة .

– الغاء مشاريع التطوير والاعمار

– الغاء السوبسيديا المدفوعة على السلع والخدمات الحيوية .

وقام الوزير بسلسلة من الاجراءات العملية لمسها جمهور المواطنين في المناطق المحتلة واحسوا بها على جلودهم وفي لقمة عيشهم .

ومن المتوقع ان تؤدي عملية الغاء مشاريع التطوير والاعمار الى احداث بطالة واسعة اذ يقدر عدد الذين سيسرحون قريبا من العمل بقرابة ١٥ – ٢٠ الف مستخدم . وقد ادت هذه الاجراءات الاقتصادية الجديدة الى سلسلة متصاعدة من ردود الفعل الغاضبة . فقام الالوف من سكان الاحياء الفقيرة في القدس الغربية بمظاهرات عنيفة وهم يهتفون بسقوط حكومة الليكود . كما جرت العديد من المظاهرات في الناصرة وعرابة وعملين وغيرها من المدن والقرى العربية . ودعت الهستدروت الى اضراب شامل يوم الثلاثاء الماضي .

ومن الطبيعي ان جماهير المواطنين في الضفة والقطاع ستتعرض الى ضربة شديدة بسبب هذه الاجراءات .

فقد تضاعفت اسعار المواد الغذائية الاساسية كالحليب والخبز والزبدة والزيوت وسيكون قسم كبير من العمال العرب الذين يعملون في اسرائيل الضحية الاولى المتوقعة لموجة التسريح القادمة اذ من غير المتوقع ان يسرح العمال اليهود والاسرائيليون قبل الانتهاء من تسريح عمال المناطق المحتلة .

وادت هذه الاجراءات الى ركود كبير في اسواق الضفة الغربية رددت اصداءها الصحف اليومية المحلية . واصبحت الحياة بالنسبة لعشرات الالاف من العائلات في بلادنا جحيما لا يطاق خاصة اذا ما اخذنا بعين الاعتبار انخفاض معدل الرواتب والاجور في الضفة والقطاع

وتشير توقعات دائرة الاحصائيات المركزية الاسرائيلية ان العائلة المتوسطة في اسرائيل تحتاج الى ٢٢ الف ليرة اسرائيلية شهريا من اجل تغطية نفقاتها ، ومع التقدير بان سلة المستهلك (التي حسب على اساسها انفاق العائلة المتوسطة في اسرائيل) يختلف عن تلك التي في الضفة فمن غير الخطأ التقدير بان العائلة المتوسطة في الضفة والقطاع تحتاج – في الظروف الراهنة – الى ما لا يقل عن ١٥ الف ليرة اسرائيلية شهريا ، فكم هي العائلات التي تحصل فعلا على هذا الدخل شهريا .

ان المزيد من المعاناة تلوح في الافق بالنسبة لمواطني الضفة والقطاع ولن يساعد على حل مشكلتهم بشكل جذري الا انهاء دمج المناطق المحتلة اقتصاديا مع اسرائيل اي بتحقيق الاستقلال السياسي .

تحت المجهر

استثمارات الاجنبية تزداد ... عيش العاملين تتضاءل

اعلن موشيه شمير رئيس جمعية المستثمرين الاجانب في اسرائيل ... مؤسسة اسرائيلية خاصة ان اسرائيل لا يمكن ان تعيش دون ان ... مادراتها عن وارداتها" . اجل تحقيق ذلك فلا بد من ... الاستثمارات الاجنبية التي هي التطور الاقتصادي وعماد ... زيادة الصادرات .

وكان شمير بهذا الاعلان يريد ... زملاءه المستثمرين ... ان وضع اسرائيل الاقتصادي ... عليها ان تزيد من جذب ... الاموال الاجنبية الى البلاد .

لقد عبر شمير في اعلانه هذا ... حقيقة اكيدة لا تستطيع اية ... اقتصادية تلجأ اليها اية ... اسرائيلية الا ان تأخذها ... بعين الاعتبار . ولذا فان احراءات ... هوروفيتش الاقتصادية الاخيرة يجب ... سماع لهذا الواقع .

والنتيجة الحتمية لمثل هذه ... هو المزيد من الاعتماد ... رؤوس الاموال الاجنبية وخاصة ... الامريكية وسيؤدي هذا بدوره الى تحويل ... ارباح هذه الشركات – او الجزء ... الاساسي منها – الى الخارج ... لمصلحة الراسماليين الاجانب ... ما تزداد معاناة مئات الالوف من ... العاملين سواء في اسرائيل نفسها او ... المناطق المحتلة .

ولذا فمن الصواب التأكيد بان ... هذه السياسة الاقتصادية ستجد ... مواجهتها القسم الاكبر من ... العاملين .الذين تضررت مصالحهم ... الذين سيتمكنون ، ان عاجلا او ... آجلا ، من فرض كلمتهم .

لماذا تتدنى خدمات الأجهزة الحكومية في الضفة والقطاع !؟

الكل في الضفة الغربية وقطاع غزة يشكو من تدني مستوى الخدمات التي تقدمها مختلف المؤسسات الحكومية في البلاد . فمؤسسات التعليم من مدارس ومعاهد والمؤسسات الصحية من مستشفيات وعيادات والدوائر الحكومية المختلفة صارت هدفا للانتقاد المرير والتذمر الشديد من كافة القطاعات الشعبية .

ولا يعود سبب ذلك ، كما يحلو للبعض ان يزعم ، افضلية المؤسسات الخاصة بالنسبة للعامة وقصور "القطاع العام" عن تقديم الخدمات المطلوبة للمواطنين . فالتجربة العملية الحية لعدد كبير من دول العالم وخاصة الاشتراكية منها تثبت بشكل لا يقبل الجدل قدرة هذا القطاع على تقديم افضل الخدمات هذا فيما اذا كان قطاعا عاما حقيقيا اصيلا .

اما السبب الرئيسي لتدهور مستوى الخدمات التي يقدمها "القطاع العام" في بلادنا فيعزى الى عوامل اخرى تكمن في طبيعة السلطة القائمة حاليا في البلاد . وهذه السلطة غريبة عن البلد الذي تدير شؤونه ، بعيدة ولا تمت باية صلة لمجموع الفئات والطبقات الاجتماعية التي يتكون منها مجتمع الضفة والقطاع . ولذلك فمن الطبيعي ان تحاول هذه السلطة ان توجه انفاقها في الضفة والقطاع على تلك الامور التي تخدم مصلحتها اما تلك التي تمس مصالح المواطنين مباشرة فهي لا تقوم بها الا في حدود معينة وباقل قدر ممكن من النفقات .

ان ما اشرنا اليه ليس نوعا من التجني بل انه يستند الى اساس متين من المصادر الاحصائية الاسرائيلية الرسمية نفسها . فدائرة الاحصائيات المركزية الاسرائيلية تفيد ان نسبة الزيادة السنوية في الاستهلاك العام (البضائع والخدمات التي تستهلكها الاجهزة الحكومية والمؤسسات العامة) كانت في الضفة الغربية عام ٧٦/٧٧ ١ر٢ بالمئة وفي ٧٧/٧٨ كانت ١ بالمئة فقط اما بالنسبة لقطاع غزة فكانت نسبة الزيادة لنفس الفترات ١ بالمئة و ٣ ر ٠ بالمئة . ("ذي ايزرائيل ايكونوميست" عدد ايلول / تشرين اول ٧٩ ص ٩) .

واذا اخذنا بعين الاعتبار نسبة الزيادة السنوية في عدد السكان في الضفة والقطاع والبالغة تقريبا حوالي ٢ر٣ بالمئة وما تتطلبه هذه الزيادة من اقامة مؤسسات عامة جديدة وتوسيع الموجود منها كالمدارس والمستشفيات الخ الخ .. لرأينا انه لا توجد عمليا اية زيادة بل ان العكس هو الصحيح . ان اوضاع هذه المؤسسات الحقيقية تتردى .

وهذا هو السبب الحقيقي في تدني رواتب واجور العاملين في هذه المؤسسات وتردي اوضاعهم المعيشية ، وهذا هو السبب في ان مستوى الخدمات التي تقدمها هذه المؤسسات يتدهور باستمرار .

الجمعيات التعاونية الاستهلاكية مهددة بالافلاس

بالرغم من الفوائد العديدة للجمعيات التعاونية الاستهلاكية الا ان هذه الجمعيات في ظل الظروف الاقتصادية المتدهورة والارتفاع الفاحش والزاحف في الاسعار فان هذه الجمعيات ليس فقط لا تستطيع القيام بمهامها التي وجدت من اجلها بل اصبحت مهددة بالافلاس والاغلاق تاركة المجال مفتوحا لجميع انواع الاستغلال في الاسواق .

فمن اهم الاسباب المبررة لتشكيل هذه الجمعيات التعاونية وانضمام اعداد كبيرة من السكان لعضويتها كونها تمثل ضابط لرفع الاسعار بصورة عشوائية والمحافظة على ظروف معقولة للمستهلك .

ولكن الامور بدأت في الفترة الاخيرة تتحول بشكل جذري اذ ان هذه الجمعيات اصبحت في وضع لا تستطيع معه تحديد اسعار معينة اكثر من ذلك فقد اصبح الكثير من التجار يتمتعون بظروف تنافسية افضل مما يقود الى الطريق المحتوم لاغلاق هذه الجمعيات .

ويعود ذلك الى عوامل كثيرة من اهمها :

١ – ان راس مال التداول في الجمعية التعاونية الاستهلاكية محدود لارتباطه من جهة بقرار الهيئة العامة ومن جهة اخرى براس المال التأسيسي . ومن المعروف ان راس مال التداول تقل قيمته الشرائية يوما بعد يوم نتيجة للارتفاعات الكبيرة والمستمرة في الاسعار بحيث تصبح الارباح المحققة المضافة الى راس المال المتداول غير كافية هي الاخرى لتغطية ارتفاع الاسعار مما يقود الى تقليص المشتريات او عدم تنويعها وبالتالي نقص كبير في تلبية حاجات المشتركين .

٢ – ونتيجة لنقص القوة الشرائية لراس المال المتداول فان الجمعيات التعاونية لا تستطيع شراء بضائعها من المنتج مباشرة لقلة الكميات المشتراه وتضطر بذلك لدفع نفقات اضافية لتجار الجملة او حتى تجار المفرق .

٣ – المصروفات العامة مثل الايجارات ورواتب الموظفين تستهلك قسما من الارباح لا يمكن تغطيته من التداول الا بانقاص الكميات المشتراه للاستهلاك مما يؤثر عكسيا على حجم المبيعات وبالتالي حجم الارباح المحققة .

هذا من ناحية اما من الناحية الاخرى فان راس مال هذه الجمعيات محسوب بالدينار الاردني ونتيجة للانخفاض المستمر في قيمة الليرة الاسرائيلية والتي هي وحدة التعامل فقد وجدت هذه الجمعيات نفسها في اوضاع لا تستطيع معها تغطية الانخفاض في قيمة الليرة وادارة الاعمال من الارباح المحققة نتيجة التداول .

فمثلا جمعية بيت جالا الاستهلاكية استهلت نشاطها بـ ٣١٥ مشتركا دفع كل منهم ٤٠ دينارا اردنيا او ما مجموعه ١٢٦٠٠ دينارا والتي كانت تعادل في ذلك الحين حوالي ٣٥٠ الف ليرة اسرائيلية .

ومع الانخفاض المستمر في قيمة الليرة الاسرائيلية فقد اصبحت هذه القيمة الان تعادل ١٫٣٥٠٫٠٠٠ ليرة اسرائيلية وهذا يعني عمليا ان راس مال الجمعية التأسيسي قد زادت قيمته بنسبة كبيرة مع ان راس مال التداول محسوبا بما يمكن شراؤه من بضائع ينقص باستمرار بفضل الارتفاع الكبير في الاسعار . وبذلك تجد الجمعيات التعاونية نفسها في وضع لا تستطيع معه تسديد اسهم المشتركين مهما خصمت من الارباح لمعادلة الهبوط في قيمة الليرة الاسرائيلية .

وبغياب سلطة وطنية تهتم بشؤون هذه الجمعيات فستبقى هذه الجمعيات مهددة بالافلاس ، مالم تتلق مساعدات مالية من جهة ما . ولماذا لا تكون هذه الجهة هي نفس الجهة المسؤولة عن توزيع اموال الدعم والصمود ؟ علما ان الجمعيات التعاونية الاستهلاكية تلعب هي الاخرى دورا في دعم صمود المواطنين .

الصحافة الغربية تتحدث عن :

انجازات الثورة في نيكاراغوا

كتب مراسل وكالة الـ "ايزيرفر فورن نيوز" بيتر ديلي مقالا لجريدة الهرالد تريبيون بعنوان "تطهيرات بعد سوموزا" اعترف فيه بانجازات الثورة في نيكاراغوا . وقال هذا الصحفي الذي عاصر الاحداث :–

ان نيكاراغوا اليوم يمكنها ان تفخر بانجازاتها . ففي خلال هذه الفترة تم اصلاح المطارات والطرق الرئيسية التي كانت مغلقة بسبب الاحداث كذلك تم ترميمها لتصبح افضل من السابق ، وعادت المصانع الى العمل وكذلك تعج المدن بالسياح وفتحت المطاعم والسوبرماركت ابوابها . وعادت دور السينما للعمل ووجدت في الثورة افاقا جديدة لعرض افلام جديدة .

كل هذا انجز في مدة قصيرة وعلى الرغم من التركة الثقيلة التي خلفها سموزا وراءه فقد وجد في البنك المركزي ٣ر٥ مليون دولار اما الباقي فقد اخذه سموزا معه . بالاضافة الى الديون الخارجية ، والقوى الاقتصادية والدمار الشامل الذي خلفه نظام سوموزا البائد وراءه .

وذكر الصحفي ان الثورة تتلقى دعما هائلا من كوبا ، فقد وصل البلاد مئات المعلمين والاطباء كمعونة من حكومة كوبا . بالاضافة الى ان هناك ٦٠٠ طفل يتلقون الرعاية والتعليم في كوبا .

وقامت الحكومة ايضا بتاميم مزارع البن وثلاثة مناجم للذهب تعود ملكية احدها لشركات كندية . كما صادرت الحكومة جميع مشاريع العمل التي لها علاقة مع سوموزا . ومن الناحية المعيشية للسكان قامت الحكومة بتجميد اسعار جميع المواد الغذائية الاساسية ، ووضعت حدا ادنى للاجور . وحددت معاشات الوزراء .

وتعطي الحكومة اهمية خاصة للتعليم ، ويقوم الراديو ببث نشرات خاصة بعنوان "اهمية الثقافة للثورة" ويشترك الطلاب ايضا في عمليات احصاء السكان وفي مجال محو الامية . وستغلق الجامعات والمدارس الثانوية لمدة ستة اشهر ليقوم طلبتها بعملية محو الامية في جميع ارجاء البلاد .